عثرات الأقـــلام

— ١ —

بقلم الأستاذ المتولى قاسم

المدرس بمدرسة محمد على الملكية للبنات

لقد نهضت الكتابة العربية فى العصر الأخير نهضة مباركة ، نرجو اطّرادها ، حتى تبلغ اللغة من الرقى أوج الكمال ، وآية ذلك أنك ترى كثيرا من أنهار الصحف اليومية ، والمجلات الأسبوعية ، تفيض بمقالات ممتعة شائقة ، تمتاز ببراعة الأسلوب مع دقة المسالك ، ووضوح المذهب مع لباقة التعبير ، واستقامة الحجة مع قوة البيان ؛ غير أن هذه الأساليب البارعة قد ينقصها التحرى لمواطن الصواب ، فى بعض الكلمات والعبارات ، فلكم تقع فى المقالة الجيدة السبك كلمة أو عبارة ، تتجافى عنها قواعد اللغة ، وتأباها قوانينها المطردة ؛ فتنقص من حسنها ، وتغض من جمالها ، كالرقعة ذات اللون المخالف فى الثوب الجميل .

وإن الناشئين من الكتاب والشعراء ، ليحاكون كبارهم ، وينشئون - بقدر المستطاع - على غرارهم ، فيسرى الخطأ فى كتابتهم ، ويصبح بالمرانة عادتهم ؛ وفى ذلك من الجناية على اللغة ما فيه ؛ ومن العقوق لها أن نرضى بهذه الحالة ، ونسكت عليها ؛ لذلك نورد هنا بعض ما لاحظنا من انحراف عن سنن العربية ، ونكشف عن وجه الصواب ، الذى يجب اتباعه وترك ما عداه .

(١) جمع (غَيُور) وأشباهه

من القواعد المطردة أنّ كل وصف على وزن (فَعُول) بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فلا تلحقه تاء التأنيث إذا كان للواحدة . من ذلك قولهم :

فتاة لَعُوب ، وامرأة ولود ، وأمّ رءوم ، وأخت ودود ، وناقة صبور ، وقافية شرود ، وقول امرىء القيس ، يصف محبوبته بالنعمة والترف وعدم الامتهان فى الخدمة :

وتُضحِي فتيتُ المسك فوق فراشها نئوم الضحا ، لم تنتطق عن تفضل

وقول الحطيئة فى الانتقال من التشوق ، إلى وصف الناقة :

فهـــل تُبلغَنّكها عِرْمِسٌ صموت السُّرى لا تشكّى الكلالا ؟

وقول قيس بن الخطيم ، يفخر بأنه مقدام لايهاب الموت فى ساحة الوغى :

فإنى فى الحرب الضروس مُوَكّل باقدام نفس ما أريدُ بقـــاءها

وقول أبى الغول الطهوى :

قَدَتْ نفسى وما ملكت يمينى فوارسَ صدقوا فيهم ظنونى

فوارسَ لا يملون المنايا إذا دارت رحى الحرب الزبون

وقول ذى الرُّمة :

وعينان قال الله : كونا ، فكانتا . فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

وإلى ذلك يشير ابن مالك (رحمه الله) بقوله فى الخلاصة :

علامـــة التأنيث تاء أوالف وفى أسامٍ قدروا التا كالكتف

ولا تلى فارقة فعولا أصلا ، ولا المفعال والمفعيلا

ومعنى (فارقة) أنها للفرق بين المذكر والمؤنث ؛ ومعنى (أصلا) كون فعول بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول . وشذّت عَدوّه ، حملوها على صديقة ؛ وقد يحمل العرب الشىء على ضده ؛ وأما قول مُوَيلك المزموم يرثى امرأته أم العلاء :

امرُرْ على الجدث الذى حلت به أم العلاء ، ونادها ، لو تسمعُ !

أنّى حللتِ ، وكنتِ جد فروقة بلدا يمر به الشجاع فيفزعُ ؟!

فالتاء فى فروقة لزيادة المبالغة ، مثلها فى (امرأة ملولة ، إذ يقال أيضا رجل ملولة) أما إذا كان بمعنى مفعول فتلحقه تاء التأنيث . يقال (جمل ركوب وناقة ركوبة

وحلوبة) وإذ قد تقرر ذلك علمنا أن (غيور ، ونئوم ، وصبور ، وغفور ، وفخور) لا يفرق بين مذكرها ومؤنثها بتاء التأنيث .

هذا ومن شروط الوصف الذى يصح جمعه جمع مذكر سالم : ألا يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ ولذلك لا يصح جمع المذكر السالم فى تلك الأوصاف الآنفة الذكر وأشباهها ؛ ولكنا نلاحظ كثيرا فى الصحف مثل هذا التعبير (أولئك قوم غيورون على مصلحة الوطن) .

وفى افتتاحية (روز اليوسف اليومية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٥ : « إذا كانت هذه هى الوطنية المنشودة أيها الأبطال الغيورون فاطمئنوا واستريحوا »

وفى الرسالة الغراء العدد الخامس والثمانين ص ٢٦٩ فى ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ :-

إنا نئومو الضحا ، ليست تزايلنا أحلامنا ، وهو فى جنح الدجى سُهُدُ

مما تقدم نرى أن كلمتى (الغيورون ، ونئومو) لا تسيغهما قواعد اللغة العربية . فالواجب - والحالة هذه - أن يجمعا جمع تكسير على غُيُر - ونُوم . قال فى شذا العرف : الثانى (من جموع الكثرة) فعل بضمتين ، ويطرد فى وصف على فعول بمعنى فاعل كغفور وغفر ، وصبور وصُبُر »

قال الشاعر :

فيئى ، إليك ، فإنا معشر صُبُرٌ فى الجدب لاخفةٌ فينا ولا ملَقُ

وقال الشاعر :

ثم زادوا أنهم فى قومهم غُفُرٌ ذنبهم غير فخر .

وقال طرفة :

فضُلٌ أحلامهم عن جارهم رُحُب الأذرع ، بالخير أُمُر

وقال زياد بن حمل :

وحبذا حين تمسى الريح باردة وادى أُشَىَّ وفتيان به هضم

جمع هضوم : أى كثير الإنفاق - يصفهم بالكرم فى جدب الشتاء .

ومن أمثلة ذلك قوله المرحوم (شوقى بك) فى رواية مجنون ليلى على لسان المجنون :

وذئابٍ أرقَّ يا ليلَ من أهلك الغُيُر

أنِستْ بى فقلبتْ فى يدى الناب والظُفُر

وإنما سقنا كلام أمير الشعراء على سبيل الاستئناس ، ولبيان الوقع الموسيقى الجميل لكلمة (الغُيُر) فى البيت الأول ؛ فهى كلمة مأنوسة عذبة ، غير حوشية ولا جافية ؛ فاذا تناولتها أقلام الكتاب كان من السهل جدا إحياؤها والاستغناء بها عن ذلك الجمع الذى ظهر ميله عن قواعد اللغة الصحيحة ظهورا بيّنا .

(٢) مَصُون ومَصُونة

وقد سرب فى بعض الأذهان أن الوصف (مصون) على وزن فعول ، فتجعله بعض الصحف وصفا للمؤنث من غير أن تزيد فيه تاء التأنيث ؛ فتقول : السيدة المصون ؛ والحق أنه ليس من الباب المتقدم ـ فالواجب أن يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء . فنقول : كتاب مصون ، وأمانة مصونة ؛ وذلك لسببين :

(١) أنه ليس بمعنى فاعل

(٢) أنه ليس على وزن فَعُول . بل هو (مفعول) من صان ، مثل مقول ، ومروم ، ومخوف ، وملوم ، من قال ، ورام ، وخاف ، ولام . فالميم فى أوله زائدة ، وقد حذفت منه إحدى الواوين ، إذ أصله مَصْوُون ؛ ولذلك لايصح أن يقال فى (مَدِين . ومَبِيع) إنهما على وزن فعِيل .

قال فى شذ العرف : « وينحصر الاعلال بالنقل فى أربعة مواضع . . .

الرابع صيغة مفعول كمقول ، ومبيع ، بحذف أحد المدّين فيهما ، مع قلب الضمة كسرة فى الثانى . . . وبنو تميم تصحح اليائى فيقولون : مبيوع ومديون . . . وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو ؛ فقد سُمِع ثوب مصوون . . . »

وفى المصباح المنير مثل هذا الكلام (ص ٩٦٩ الجزء الثانى ـ الطبعة السادسة بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٢٥) غير أنه اعتبر أنّ مثل مصون ومبيع على وزن فعول وفعيل ؛ وفى هامشه استدراك هذا نصه :

(١) قوله وزان فَعول وفعيل ؛ المراد توضيح الهيئة كما فى موازين الشعر لا الميزان الصرفى . حمزة

من ذلك كله نعلم أن (مصون) ليس من الأوصاف التى يستوى فيها المذكر

والمؤنث ؛ فالواجب أن تلحقه تاء التأنيث إذا وصف به غير مذكر ؛ فنقول مثلا : —

سافر فلان ومعه عقيلته المصونة ؛ وقد عادت السيدة المصونة فلانة من الأقطار الحجازية .

(٣) النفى والاستثناء ؛ وإنما

من المعلوم أن النفى مع الاستثناء ، وإنما ـ طريقان من طرق القصر ، معناهما واحد ، ولهما بحث مطول فى موضعه من كتب البلاغة . تقول : « ما زارنى إلا سعيد . وإنما زارنى سعيد ؛ وما نحن إلا إخوانكم ، وإنما نحن إخوانكم . » ولكنّ بين هذين الطريقين فرقا فى الاستعمال ؛ من ذلك أن الطريق الأول لا يأتى بعده منفى بلا ؛ ولكنه يجىء بعد الثانى . فتقول إنما أنت بشر لا ملكٌ ؛ وإنما تكرّم الأمة المخلصين لها لا الخارجين عليها . ولا يستعمل النفى والاستثناء فى مثل هذا .

وهنا يجمل أن أذكر ـ باختصار ـ ما قاله السعد على التلخيص فى باب القصر خاصا بموضوعنا ـ ويجمل قول المتن والشرح ما يأتى : إن النفى بلا العاطفة لا يجامع النفى والاستثناء ؛ فلا يصح ما زيد إلا قائم لا قاعد ؛ وقد يجىء مثل ذلك فى كلام المصنفين ؛ وذلك لأن شرط النفى بلا العاطفة ألا يكون المنفى بها منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفى ؛ فانها موضوعة لنفى ما ثبت للمتبوع ، لا لأن تعيد بها النفى فى شىء قد نفيته من قبل ؛ وغير المقصور عليه منفىّ صراحة فى (طريق النفى والاستثناء) ؛ إذ ان ما النافية فى مثل قولنا : (مازيد إلا قائم) قد نفت كل صفة متنازَع فيها غير القيام ، فاذا قلت لا قاعد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفى قبلها بما النافية ـ وليس المنفىّ بفحوى الكلام (كما فى إنما) مثل المنفى صراحة ؛ فيصح : إنما أنا تميمىّ لا قيسىّ . لأن النفى غير مصرح به . انتهى كلام السعد .

وقال ابن يعقوب فى شرح التلخيص أيضا — بعد أن قرر هذا الرأى — : « ووقوع مثل هذا الكلام فى كلام المصنفين لا يدل على الجواز فى أصل العربية » . فانظر بعد ذلك فى هذه العبارة التى وردت فى حديث عيسى بن هشام

للمرحوم المويلحى بك ، ص ١٤٦ بالطبعة الرابعة . قال : « . . . ويتقيد المسكين بمعيشة لا تناسب غريزة البنية ، ولا فطرة البدن ، ولا طبيعة الاقليم ؛ ولا توافق إلا من جمدت عروق آبائه تحت جليد لوندرة ، لا من ذابت مفاصل أجداده تحت هجير القاهرة »

ثم انظر معى فى هذه العبارة من مذكرة مشيخة الأزهر بشأن الطلبة (أهرام ١١ - ٤ - ١٩٣٥) « لم يعودوا إلى الدراسة إلا فى اليوم الذى أعلنه لهم اتحادهم ، لا فى اليوم الذى حددته المشيخة »

ولعلك ترى معى بعد ما قرره السعد أن الصواب فى مثل هاتين العبارتين :

« وإنما توافق من جمدت عروق آبائه . . الخ ، وإنما عادوا إلى الدراسة فى اليوم . . الخ » . ويصح هنا استعمال طريق العطف فيقال : « ولا توافق من ذابت مفاصل أجداده تحت هجير القاهرة ، بل (أو لكن) من جمدت عروق آبائه تحت جليد لوندرة » وكذلك فى العبارة الثانية وأشباهها .

(٤) جمع مُعجَم

من يطلع على العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ، يجد من حضرات أعضائه إصرارا - أو شبه إصرار - على جمع (معجم) جمع مؤنث سالم ، فتراهم يقولون فى جمعه (معجمات) - وإيثارهم هذا الجمع على (معاجم) مع ذيوعه وخفته ، يحمل على الظن بأن الجمع الذى آثروه هو الصواب ، وأن الذى تركوه ، أو كادوا يتركونه خطأ لا يجوز استعماله ؛ فحدانى ذلك إلى بحث الموضوع ، حتى وصلت إلى رأى يخالف استعمالهم ؛ وهأنذا أعرضه عسى أن يطلع عليه حضراتهم ؛ فإن رأوه مقبولا ، وإلا تفضلوا ببيان رأيهم إرشادا إلى الصواب .

قال فى المصباح : « أعجمت الحرف أزلت عجمته بما يميزه عن غيره بنقط وشكل ؛ فالهمزة للسلب »

وفى المختار : (العَجْم) النقط بالسواد كالتاء عليها نقطتان . يقال (أعجم) الحرف ، و (عجّمه) أيضا (تعجيما) ، ولا يقال عَجَمه . ومنه حروف (المعجم)

وهى الحروف المقطعة التى يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم ، ومعناه حروف الخط المعجم ... الخ . وكلام المختار (فى معناه) هو كلام المصباح ، فالنقط يميز الحرف عن سائر الحروف ، ويزيل إعجامه أى إبهامه . والاعجام هو الابهام ، كما أن الاستعجام بمعنى الاستبهام (استعجم عليه الكلام استبهم) مختار . واستعجم الكلام علينا مثل استبهم (مصباح) .

وكما يسمى الحرف معجما لازالة إبهامه ، نستطيع أن نسمى الكلمة (معجمة) إذا اتضح معناها ، وعُرف شكلها ، وزال اللبس بينها وبين غيرها فى الضبط والمعنى . فالكلمات المشروحة المضبوطة الموضح معناها فى كتب اللغة معجمة بهذا المعنى ، فهى اسم مفعول . وكتاب اللغة نفسه مكان لهذا الاعجام - أى لازالة اللبس ، وايضاح المعنى ، وضبط الكلمات ، وتمييز بعضها من بعض ، وبيان بنيتها وصيغتها . ولذلك صح أن يسمى الكتاب (مُعجَما) بمعنى أنه مكان للاعجام — فهو اسم مكان ، مثل مَصيف ، ومُقام ، ومستشفى ، ومستنقع — وبذلك تكون الكلمة على حقيقتها — ولا داعى لتكلف المجاز المرسل فى إطلاق المعجم بمعنى اسم المفعول على الكتاب ، على أنه صفة للكلم الذى يحتويه ذلك الكتاب ثم نقل من الحال إلى المحل . فالخلاصة — إذاً — أن كلمة (معجم) اسم مكان لا اسم مفعول.

بقى البحث فى جمعه . ولنبدأ بجمع المؤنث السالم ؛ فنقول : إنه مقيس فى كل مختوم بعلامة تأنيث مثل سجدة ، وذكرى ، وصحراء ، وفى اسم غير العاقل المصغر ، وفى وصف غير العاقل مثل أيام معدودات ، والعلم المؤنث ولو بغير علامة كزينب ، وهو مقصور على السماع فيما عدا ذلك .

ولا نستطيع أن نزعم ورود السماع بهذا النوع من الجمع فى (معجم) فانه حديث الوضع لمعناه ، متأخر عن العهد الذى يحتج بعربيته ، فليس للعرب أنفسهم عهد بهذه التسمية فى المعنى المقصود ، ولا يصح اعتباره وصفا لغير العاقل بعد أن عرفنا أن حقيقته اسم مكان ، وكونه اسم مفعول مجاز لا داعى إليه مع إمكان الحقيقة بغير ضعف ولا إبهام ؛ ولذلك لا يصح أن يجمع جمع مؤنث سالم .

هذا وهو ليس مستوفياً لشروط جمع المذكر السالم ؛ فقد ضاق به جمع

التصحيح ، وليس له إلا التكسير . وقواعد جمع التكسير لا تأباه ؛ بل ترحب به وتنص صراحة على اطراد صيغة (مَفاعل) فى مثل هذا اللفظ من ألفاظ اللغة وهاك البيان :

فى شذا العرف : الثالث والعشرون (أى من جموع الكثرة) شبه فَعالل ، وهو ما ماثله عددا وهيئة ، وإن خالفه وزناً . وذلك كمفاعل ، وفواعل ، وفياعل وأفاعل ، ويطرد فى مزيد الثلاثى غير ما تقدم من نحو أحمر ، وسكران ، وصائم ورام ، وباب كبُرَى ، وسَكرَى ؛ فإن لها جموع تكسير تقدمت (أى جموعها على الترتيب : حُمْر - سكارى - صوّم وصوّام - رُمّاة - كُبَر - سكارى) ولا يحذف الزائد إن كان واحدا - كأفضل ، ومسجد ، وجوهر ، وصيرف ، وعلقى - بل يحذف ما زاد عليه ، سواء كان واحدا كما فى منطلق - ومستخرج . ويؤثر بالبقاء ماله مزية على الآخر معنى أو لفظا . . . الخ .

وفيه أيضا : الثانية (أى المسألة الثانية من مسائل الخاتمة فى جمع التكسير) : كل ما جرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح ؛ ولا يكسّر لمشابهة الفعل لفظا ومعنى . . . الخ .

ومن المسألة الثانية نعلم أن اسم المفعول يجمع جمع مذكر سالم إن كان لعاقل وجمع مؤنث سالم إن كان لغير عاقل .

وليس اسم المكان مثل اسم المفعول ، فالمسألة الأولى تصرح بأن (مفاعل) جمع لما زاد على ثلاثة وأوله ميم ، وقد مثل له بمسجد وهو اسم مكان .

ونحو مسجد ألفاظ كثيرة جداً لا يمكن جمعها إلا تكسيرا على مفاعل . منها : منزل - موضع - مجلس - منار - مغاص - مجتمع - مستنقع - مستشفى - وكثير غيرها . بعد هذا البيان نجد أن (معاجم) هو الجمع المقبول لمعجم ؛ وأن معجمات لا وجه له ؛ فهل لحضرات الأعضاء الأعلام أن يذيعوا فى مجلة المجمع حجة رأيهم رداً للشبهة وهداية للصواب ؟

للبحث بقية

المتولى قاسم